دراســـات

المســار المتعــذر لإسقــاط النظـام السياســي فــي إيـــران

محددات الصمود السياسي والأمني، ومعضلة المعارضة، وحدود التدخل الخارجي

بقلـــم

بختيـــار أحمـــد صالـــح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

تطرح مسألة إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران واحدة من أكثر الإشكاليات تعقيداً في دراسات التحول السياسي والأمن الإقليمي؛ إذ إن تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، واتساع فجوة الثقة بين المجتمع ومؤسسات الحكم، وتراجع مستويات الشرعية السياسية، فضلاً عن الضغوط العسكرية والدبلوماسية الخارجية، لا تؤدي بالضرورة إلى انهيار النظام أو انتقال السلطة.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن صعوبة إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران لا ترتبط فقط بقدراته الأمنية والعسكرية، وإنما تنبع من تداخل مجموعة من العوامل البنيوية، تشمل تماسك النخبة الحاكمة، وتعدد مراكز القوة، وتشابك المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية، وغياب قيادة معارضة موحدة، وعدم وضوح البديل السياسي، فضلاً عن تأثير العامل القومي والوطني في المجتمعات التي تتعرض لضغوط أو تدخلات خارجية.

وتناقش الدراسة التناقض بين تصاعد مظاهر الضعف الداخلي للدولة الإيرانية واستمرار قدرتها على إعادة إنتاج منظومة الحكم، كما تبحث في حدود فاعلية القوة العسكرية الخارجية في تحقيق تغيير سياسي داخلي، واحتمالات أن يؤدي الضغط الخارجي، بدلاً من تسريع الانهيار، إلى تعزيز النزعة الوطنية وتوفير مبررات إضافية لتشديد القبضة الأمنية.

وتخلص الدراسة إلى أن إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الاسلامية في إيران ليس مستحيلاً من الناحية التاريخية أو السياسية، لكنه لا يمثل نتيجة تلقائية للحرب أو العقوبات أو الاحتجاجات. فالتغيير الجذري يحتاج إلى تفاعل متزامن بين أزمة شرعية عميقة، وتغير في توازنات النخبة الحاكمة، واتساع قاعدة المطالبة بالتغيير، وظهور بديل سياسي قادر على إدارة المرحلة الانتقالية.

أعادت المواجهات العسكرية والضغوط الاستراتيجية التي تعرضت لها الجمهورية الإسلامية في إيران خلال السنوات الأخيرة طرح سؤال جوهري في الحسابات السياسية والأمنية الإقليمية والدولية: **هل يمكن إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال الجمع بين الضغط العسكري الخارجي، والعقوبات الاقتصادية، واستثمار التناقضات الداخلية، ودعم قوى المعارضة؟**

لم يعد هذا السؤال محصوراً في الدوائر السياسية "الإسرائيلية" والأمريكية، بل أصبح جزءاً من النقاش الأوسع حول مستقبل "الشرق الأوسط"، وطبيعة التوازنات التي يمكن أن تنشأ في حال حدوث تحول جذري في بنية السلطة الإيرانية.

وقد أظهرت التجارب التاريخية أن الأنظمة السياسية لا تنهار بالضرورة عندما تتعرض لهزائم عسكرية أو أزمات اقتصادية حادة. فهناك فارق جوهري بين إضعاف الدولة وإسقاط النظام، وبين تراجع شرعية السلطة وفقدانها القدرة الفعلية على السيطرة، كما أن تفكك المؤسسات الحاكمة لا يعني بالضرورة ظهور نظام سياسي أكثر استقراراً أو ديمقراطية.

وفي الحالة الإيرانية، تزداد هذه المسألة تعقيداً بسبب طبيعة النظام السياسي الذي تأسس بعد ثورة عام 1979، والذي لم يعتمد على مؤسسة سياسية واحدة، بل قام على شبكة متداخلة من المؤسسات الدستورية والدينية والعسكرية والأمنية والاقتصادية. وقد أسهم هذا التداخل في إنتاج منظومة حكم متعددة المستويات، تمتلك قدرة على توزيع النفوذ وإدارة الأزمات واحتواء التحديات، حتى عندما تتعرض مؤسسات الدولة لضغوط كبيرة.

وفي هذا السياق، يقدم الباحث "الإسرائيلي" راز زيمت في دراسته المنشورة لدى معهد دراسات الأمن القومي "الإسرائيلي" (INSS)، في 3 تشرين الثاني 2026، قراءة مهمة لمحدودية الرهان على إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران باعتباره نتيجة حتمية للضغط العسكري والسياسي. ويؤكد أن الأزمات التي تواجه الجمهورية الإسلامية لا تعني بالضرورة اقتراب انهيارها، وأن مستقبل التغيير السياسي يرتبط أساساً بالتفاعلات الداخلية الإيرانية، وبطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبمدى قدرة المعارضة على تقديم بديل قابل للحياة.

وتكمن أهمية هذه المقاربة في أنها تميز بين الأهداف العسكرية المباشرة والنتائج السياسية الاستراتيجية؛ فإلحاق الضرر بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية لا يضمن بالضرورة تغيير بنية الحكم، وقد ينتج عنه واقع أكثر تعقيداً من الوضع السابق.

ومن هنا، تسعى هذه الورقة إلى تحليل العوامل التي تجعل إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران مهمة شديدة التعقيد، وتحديد الحدود الفاصلة بين قابلية النظام للتآكل الداخلي وقدرته على الاستمرار، مع استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل السلطة في الجمهورية الإسلامية في إيران وانعكاساتها على البيئة الإقليمية.

الإشكالية البحثية والتساؤلات والفرضيات

1. الإشكالية البحثية: تتمثل الإشكالية المركزية في وجود مفارقة استراتيجية بين اتساع مظاهر الضعف التي تواجه النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران، من جهة، واستمرار قدرته على الاحتفاظ بمؤسسات السلطة والسيطرة، من جهة أخرى. فإذا كانت الضغوط الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية قد أضعفت قدرة النظام على إدارة الدولة، **فلماذا لم تتحول هذه الضغوط بالضرورة إلى انهيار سياسي؟ وهل يعود ذلك إلى قوة المؤسسات الأمنية، أم إلى تماسك النخبة الحاكمة، أم إلى ضعف المعارضة، أم إلى تفاعل هذه العوامل مجتمعة؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية معضلة أخرى تتعلق بمدى قدرة التدخل الخارجي على إحداث تغيير سياسي مستدام، في ظل احتمالات أن يؤدي التدخل نفسه إلى تعزيز التماسك الوطني داخل المجتمع الإيراني، حتى لدى قطاعات لا تؤيد النظام السياسي القائم.

2. التساؤلات البحثية: ما العوامل البنيوية التي تمنح النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران القدرة على الاستمرار رغم تراكم الأزمات؟ لماذا لا تتحول الأزمات الاقتصادية والاحتجاجات الشعبية تلقائياً إلى تغيير في بنية السلطة؟ إلى أي مدى يشكل تماسك المؤسسات العسكرية والأمنية عاملاً حاسماً في بقاء النظام؟ ما تأثير الانقسام

السياسي والتنظيمي للمعارضة في إضعاف فرص التغيير؟ هل يمكن أن يؤدي التدخل العسكري الخارجي إلى إسقاط النظام، أم قد ينتج عنه تعزيز التماسك الداخلي؟ ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران، **وما انعكاساتها على أمن المنطقة؟**

3. الفرضيات البحثية

الفرضية الأولى: إن بقاء النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران لا يعتمد حصراً على مستوى شعبيته أو شرعيته، بل يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة مؤسساته على المحافظة على تماسكها واستمرار وظائفها.

الفرضية الثانية: إن الأزمة الاقتصادية، مهما بلغت حدتها، لا تتحول تلقائياً إلى أزمة تغيير سياسي ما لم تترافق مع انقسام داخل النخبة الحاكمة وتراجع قدرتها على إدارة مؤسسات الدولة.

الفرضية الثالثة: إن غياب البديل السياسي الموحد والقابل للحكم يمثل أحد أهم العوائق أمام انتقال الاحتجاجات الشعبية إلى تحول سياسي شامل.

الفرضية الرابعة: إن التدخل العسكري الخارجي قد يؤدي إلى إضعاف النظام، لكنه قد يعزز في الوقت نفسه النزعة الوطنية ومخاوف تفكك الدولة، بما يحد من قدرة المعارضة على توسيع قاعدتها الاجتماعية.

الفرضية الخامسة: إن مستقبل النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران سيظل مرتبطاً بتفاعل ثلاثة متغيرات أساسية: تماسك النخبة، واتجاهات المجتمع، وطبيعة الضغوط الخارجية.

البنية المؤسسية للنظام الإيراني ومصادر الصمود السياسي

لفهم صعوبة إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران، لا بد من تجاوز التصورات التي تختزل الجمهورية الإسلامية في شخص المرشد الأعلى أو الحكومة أو المؤسسة العسكرية. فالنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران يقوم على بنية مؤسسية مركبة، تجمع بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات غير المنتخبة، وتوزع الصلاحيات بين مراكز متعددة، بما يسمح باستمرار وظائف الدولة حتى في حالات الاضطراب السياسي.

1. تعدد مراكز السلطة: تتسم بنية الحكم في الجمهورية الإسلامية في إيران بتداخل مجموعة من المؤسسات، أبرزها: مؤسسة القيادة العليا، مجلس خبراء القيادة، مجلس صيانة الدستور، مجلس الشورى الإسلامي، السلطة القضائية، مؤسسة الرئاسة والحكومة، المؤسسات العسكرية والأمنية، الحرس الثوري ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية. ولا يعني هذا التعدد وجود توازن ديمقراطي حقيقي بين المؤسسات، بل يعكس نمطاً من توزيع النفوذ والاختصاصات ضمن منظومة سياسية ذات مركزية أيديولوجية وأمنية واضحة. وتكمن أهمية هذه البنية في أنها تجعل النظام أكثر تعقيداً من نموذج السلطة الشخصية التي يمكن أن يؤدي غياب قائدها إلى انهيارها بصورة مباشرة. كما أن تعدد مراكز النفوذ يوفر إمكانات لاستمرار بعض وظائف الحكم حتى في حال تعرض إحدى المؤسسات لأزمة أو تراجع نفوذها.

2. الحرس الثوري بوصفه فاعلاً سياسياً واقتصادياً: لا يمكن فهم طبيعة النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران من دون تحليل موقع الحرس الثوري في معادلة السلطة. فالحرس الثوري لا يمثل مؤسسة عسكرية تقليدية فحسب، وإنما يشكل أحد المكونات الرئيسية في منظومة الحكم، نظراً إلى امتداد تأثيره إلى مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد والنفوذ الإقليمي. وقد أدى تراكم هذا النفوذ إلى نشوء مصالح مؤسسية مرتبطة باستمرار النظام، الأمر الذي يجعل مستقبل المؤسسة العسكرية والأمنية مرتبطاً بدرجة كبيرة بمستقبل البنية السياسية القائمة. لكن من الخطأ افتراض أن الحرس الثوري كتلة متجانسة تماماً؛ فالمؤسسات الكبيرة تضم مصالح واتجاهات وشبكات نفوذ مختلفة، وقد تظهر بينها تناقضات عندما تتغير الظروف السياسية أو الاقتصادية. ومن هنا، فإن دراسة مستقبل النظام تتطلب التمييز بين تماسك المؤسسة بوصفها إطاراً تنظيمياً، وبين احتمالات التنافس داخل النخب التي تنتمي إليها.

3. القدرة على إعادة إنتاج السلطة: من أبرز عناصر الصمود السياسي قدرة النظام على إعادة تنظيم مؤسساته وتعديل سياساته استجابة للأزمات. فالأنظمة السلطوية لا تعتمد دائماً على القبول الشعبي، وإنما قد تستمر من خلال مزيج من الشرعية الأيديولوجية، والمصالح الاقتصادية، والقدرة الإدارية، والاحتفاظ بمؤسسات الدولة، والسيطرة السياسية. وهذا يعني أن تراجع الشرعية لا يقود بالضرورة إلى فقدان السلطة، ما دامت المؤسسات الحاكمة قادرة على أداء وظائفها الأساسية والمحافظة على قدر من الانضباط الداخلي. وتؤكد أدبيات بقاء الأنظمة السلطوية أن تماسك النخبة الحاكمة وقدرتها على تجنب الانشقاقات يمثلان عاملين أساسيين في استمرار الحكم.

الأزمة الاقتصادية وفجوة الشرعية السياسية

تمثل الأزمة الاقتصادية أحد أبرز مصادر الضغط على النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن محدودية التفسير الاقتصادي وحده لمسألة التغيير السياسي. فالتجارب المقارنة تشير إلى أن الأزمات الاقتصادية قد تؤدي إلى احتجاجات واسعة، وتراجع الثقة بالمؤسسات، واتساع حالة السخط الاجتماعي، لكنها لا تنتج بالضرورة ثورة سياسية ناجحة.

1. تآكل الشرعية وتراجع الثقة العامة: تواجه الجمهورية الإسلامية منذ سنوات تحديات متراكمة تتعلق بالشرعية السياسية، خصوصاً في أوساط الأجيال الشابة والشرائح الاجتماعية التي تطالب بتوسيع الحريات العامة، وتحسين الظروف الاقتصادية، وتقليص تدخل المؤسسات السياسية والدينية في الحياة اليومية. وتتجاوز هذه الأزمة مسألة الأداء الحكومي إلى سؤال أعمق يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالمشكلة لا تقتصر على عدم الرضا عن سياسات اقتصادية معينة، وإنما تتصل بتراجع الثقة بقدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة للمطالب الاجتماعية وإنتاج حلول مستدامة. ومن الناحية التحليلية، **ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات:**

أ. أزمة الأداء: عدم قدرة المؤسسات على معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ب. أزمة الشرعية: تراجع الاعتقاد بأن النظام السياسي يمثل تطلعات قطاعات واسعة من المجتمع.

ج. **أزمة السيطرة:** تراجع قدرة المؤسسات الحاكمة على فرض قراراتها والمحافظة على استمرارية وظائف الدولة. وقد تتزامن هذه المستويات، لكنها ليست متطابقة؛ فالنظام يمكن أن يعاني من أزمة أداء وشرعية عميقتين دون أن يصل بالضرورة إلى أزمة سيطرة تهدد بقاءه المباشر.

2. **العقوبات الاقتصادية وحدود تأثيرها السياسي:** أدت العقوبات الاقتصادية إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد الإيراني، خصوصاً في قطاعات الطاقة والتجارة والاستثمار والقطاع المصرفي. غير أن تأثير العقوبات لا يتحرك في اتجاه واحد. فمن جهة، تضعف العقوبات قدرة الدولة على توفير الخدمات والموارد المالية، وتزيد من الأعباء المعيشية، وتوسع الفجوة بين المجتمع ومؤسسات الحكم. ومن جهة أخرى، قد تؤدي إلى تعزيز اقتصاد الظل، وزيادة أهمية شبكات المصالح المرتبطة بالمؤسسات القادرة على العمل في البيئات الاقتصادية المغلقة، فضلاً عن توفير مبررات سياسية لتحميل العوامل الخارجية مسؤولية الأزمة الداخلية. وبالتالي، فإن العقوبات قد تضعف الاقتصاد الوطني، لكنها لا تضمن بالضرورة إضعاف مراكز القوة السياسية بالدرجة نفسها. وتشير هذه المفارقة إلى ضرورة التمييز بين الضغط الاقتصادي بوصفه أداة لإضعاف الموارد، وبين قدرته الفعلية على إنتاج تغيير في بنية السلطة.

3. **الاعتماد الاجتماعي على مؤسسات الدولة:** من العوامل التي ينبغي عدم إغفالها طبيعة العلاقة الاقتصادية بين قطاعات من المجتمع والمؤسسات الحكومية وشبكات الرعاية الاجتماعية. ففي البيئات التي تتراجع فيها فرص العمل والدخل، قد تصبح المساعدات الحكومية والخدمات المحلية والبرامج الاجتماعية ذات أهمية متزايدة للأسر محدودة الدخل. وهذا لا يعني أن المستفيدين من هذه الخدمات يؤيدون النظام سياسياً، وإنما يعني أن الظروف المعيشية قد تفرض قيوداً على خياراتهم الاجتماعية والسياسية. ومن ثم، فإن قياس اتجاهات المجتمع الإيراني لا يمكن أن يستند إلى حجم الاحتجاجات وحده، بل يتطلب فهماً أوسع لمصادر الدخل، والاعتماد الاقتصادي، والتفاوتات الاجتماعية، وتباين المواقف بين المناطق والفئات العمرية.

معضلة المعارضة الإيرانية وغياب البديل السياسي

إذا كان النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران يواجه أزمات بنيوية، فإن السؤال المقابل يتعلق بمدى استعداد القوى المعارضة لتحويل هذه الأزمات إلى مشروع سياسي بديل. وهنا تظهر واحدة من أهم المفارقات في المشهد الإيراني: وجود قطاعات اجتماعية غير راضية عن النظام، مقابل عدم وجود توافق سياسي وتنظيمي كافٍ بين القوى التي تسعى إلى تغييره.

1. **التعدد السياسي والتنظيمي للمعارضة:** تتسم المعارضة الإيرانية بالتنوع الأيديولوجي والسياسي، وتضم اتجاهات مختلفة، من بينها:التيارات الجمهورية والعلمانية، التيارات الليبرالية والديمقراطية، التيارات الملكية الداعية إلى استعادة النظام الملكي، القوى الإصلاحية التي تطالب بتغييرات داخل النظام، الحركات القومية والمطالبات المتعلقة بالحقوق الثقافية والسياسية، والحركات الاجتماعية والنسوية والطلابية والعمالية. ولا تكمن

المشكلة في هذا التنوع بحد ذاته؛ فالتعددية السياسية تعد سمة طبيعية في المجتمعات المتنوعة. لكن التحدي الحقيقي يتمثل في غياب أرضية مشتركة حول طبيعة النظام البديل، وآليات الانتقال السياسي، وشكل الدولة، وتوزيع السلطات، وضمان الحقوق والحريات. فالمعارضة التي تتفق على رفض النظام القائم قد تختلف بصورة جوهرية حول شكل الجمهورية الإسلامية في إيران المستقبلية.

2. **أزمة القيادة والتمثيل:** تواجه المعارضة الإيرانية إشكالية تتعلق بالفجوة بين الحضور الإعلامي لبعض شخصياتها في الخارج، وبين القدرة على تمثيل اتجاهات المجتمع الإيراني في الداخل. فالتأثير الإعلامي والسياسي الخارجي لا يشكل بالضرورة دليلاً على وجود قاعدة اجتماعية وتنظيمية واسعة داخل البلاد. كما أن امتلاك شخصية سياسية حضوراً دولياً لا يعني امتلاكها تفويضاً شعبياً أو قدرة على إدارة مرحلة انتقالية معقدة. وتتطلب عملية الانتقال السياسي وجود حد أدنى من التوافق حول المؤسسات الدستورية، وضمانات المشاركة، وآليات التداول السلمي للسلطة، وحماية حقوق المكونات الاجتماعية والقومية والدينية.

وفي هذا السياق، يشير راز زيمت إلى أن استمرار الانقسامات بين معارضي النظام، وغياب القيادة المتفق عليها، يقللان من احتمال تحول الاحتجاجات الشعبية وحدها إلى تغيير سياسي مستقر.

3. **الفجوة بين إسقاط النظام وبناء الدولة البديلة:** تعد هذه النقطة من أهم عناصر التحليل الاستراتيجي. فإسقاط نظام سياسي لا يمثل بحد ذاته مشروعاً متكاملاً لبناء دولة جديدة. وقد أظهرت تجارب التحول السياسي في المنطقة أن انهيار السلطة المركزية قد يؤدي إلى صراعات على الشرعية، وتنافس بين المؤسسات والجماعات السياسية، واضطرابات اقتصادية وأمنية طويلة الأمد. **وهنا ينبغي التمييز بين مفهومين:**

التغيير السلبي: إزالة السلطة القائمة دون وجود توافق على شكل النظام البديل.

التغيير المؤسسي: انتقال سياسي يستند إلى قواعد دستورية واضحة، ومؤسسات قادرة على ضمان استمرارية الدولة، وآليات لتوزيع السلطة وتسوية الخلافات.

وتكمن خطورة الخلط بين المفهومين في افتراض أن التخلص من النظام القائم سيؤدي تلقائياً إلى قيام نظام أكثر استقراراً.

حدود القوة العسكرية الخارجية في تحقيق التغيير السياسي

تثير التجربة الإيرانية سؤالاً استراتيجياً مهماً يتعلق بالحدود الفاصلة بين النجاح العسكري والنجاح السياسي. فقد تحقق العمليات العسكرية نتائج ملموسة على مستوى القدرات العسكرية والبنية التحتية، لكن تحويل هذه النتائج إلى تغيير في النظام السياسي يمثل مسألة مختلفة تماماً.

1. **الفرق بين إضعاف الدولة وإسقاط النظام هناك ثلاثة مستويات ينبغي التمييز بينها:**

المستوى	طبيعة التأثير	النتيجة المحتملة
إضعاف القدرات العسكرية	تراجع بعض الإمكانات الدفاعية	تراجع القدرة العسكرية
إضعاف القدرة الاقتصادية	تراجع الموارد والاستثمارات والإنتاج	زيادة الضغوط الاجتماعية
تغيير النظام السياسي	تحول بنية السلطة ومؤسسات الحكم	انتقال سياسي محتمل

لا توجد علاقة حتمية بين هذه المستويات. فقد تتعرض دولة لخسائر عسكرية واقتصادية كبيرة دون أن تفقد مؤسسات الحكم قدرتها على الاستمرار. كما أن انهيار بعض مؤسسات الدولة لا يعني بالضرورة سقوط النظام السياسي بأكمله.

2. الأثر العكسي للتدخل الخارجي

من المفارقات المهمة في حالات الصراع الخارجي أن الضغط العسكري قد ينتج آثاراً سياسية معاكسة للأهداف المعلنة. ففي الظروف الطبيعية، قد يؤدي السخط الشعبي إلى اتساع المعارضة السياسية، لكن عندما يتعرض البلد لهجمات خارجية، قد تتداخل المواقف من النظام مع المواقف من التدخل الخارجي. وبالتالي، يمكن أن يعارض المواطنون سياسات الحكومة، وفي الوقت نفسه يرفضون التدخل العسكري الأجنبي أو المساس بالسيادة الوطنية. **وهنا تظهر أهمية التمييز بين:**

أ. رفض النظام السياسي.

ب. رفض السياسات الحكومية.

ج. رفض التدخل العسكري الخارجي.

د. الدفاع عن وحدة الدولة وسلامة أراضيها.

هذه المواقف ليست متناقضة بالضرورة، بل يمكن أن تجتمع لدى الفرد أو الجماعة نفسها. وقد أشار زيمت إلى أن الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الوطنية، والتهديدات المتعلقة بوحدة الأراضي الإيرانية، والخطاب الخارجي

الذي يستهدف الهوية الحضارية للبلاد، يمكن أن تسهم في تعزيز المشاعر القومية والوطنية حتى خارج الدوائر المؤيدة للنظام.

3. دروس التجربة العراقية: تمثل التجربة العراقية بعد عام 2003 حالة مهمة عند دراسة العلاقة بين إسقاط النظام وإعادة بناء الدولة. فقد أدى انهيار النظام السياسي السابق إلى تغيير جذري في بنية السلطة، لكنه فتح في الوقت نفسه مرحلة طويلة من التحديات المتعلقة بإعادة بناء المؤسسات، وإدارة التعددية السياسية، وتحقيق التوازن بين المكونات، ومعالجة الاختلالات الأمنية والاقتصادية. ولا تعني المقارنة أن الحالتين الإيرانية والعراقية متطابقتان، إذ تختلفان في التاريخ السياسي، والتركيبة المؤسسية، والبنية الاجتماعية، وطبيعة الدولة. لكن الدرس المقارن الأساسي يتمثل في أن إسقاط السلطة لا يختصر عملية الانتقال السياسي، وأن القدرة على إدارة اليوم التالي تمثل اختباراً لا يقل أهمية عن القدرة على إنهاء النظام السابق.

4. خطر الفراغ السياسي: إن أحد المخاطر الأساسية المرتبطة بانهيار الأنظمة ذات المؤسسات الأمنية والعسكرية المتداخلة هو احتمال ظهور فراغ في السلطة. وقد ينتج عن هذا الفراغ:

أ. تنازع الشرعيات السياسية.

ب. تراجع فاعلية المؤسسات العامة.

ج. صعوبة إدارة الموارد الاقتصادية.

د. تصاعد الخلافات بين القوى السياسية والاجتماعية.

هـ. زيادة المخاوف لدى الدول المجاورة.

و. اتساع حالة عدم اليقين الإقليمي.

ومن هنا، فإن تقييم سيناريو تغيير النظام يجب ألا يقتصر على السؤال المتعلق بإمكانية انهياره، بل ينبغي أن يشمل طبيعة النظام الذي يمكن أن يحل محله.

العامل القومي و وحدة الدولة الإيرانية

تتميز الجمهورية الإسلامية في إيران بتركيبة اجتماعية وقومية وثقافية متعددة، الأمر الذي يجعل مسألة التغيير السياسي مرتبطة أيضاً بمستقبل العلاقة بين الدولة ومكوناتها المختلفة. فالجمهورية الإسلامية في إيران ليست مجرد نظام سياسي مركزي، وإنما دولة ذات تاريخ حضاري طويل، وتنوع لغوي وثقافي ومناطقي، وتفاوت في مستويات التنمية والتمثيل السياسي. وتبرز أهمية هذا العامل عند تحليل احتمالات التحول السياسي؛ لأن الأزمة التي تواجه النظام لا تعني بالضرورة وجود تصور موحد لدى جميع المكونات بشأن مستقبل الدولة.

1. التعدد القومي والسياسي: تضم الجمهورية الإسلامية في إيران مجموعات قومية ولغوية متعددة، من بينها الفرس والأكراد والأذريون والعرب والبلوش والتركمان، إلى جانب جماعات دينية ومذهبية متنوعة. وتختلف مطالب هذه المكونات بحسب ظروفها التاريخية والاجتماعية والسياسية، كما تختلف رؤيتها للعلاقة بين المركز والأقاليم. وبالتالي، فإن أي تحول سياسي شامل سيواجه سؤالاً أساسياً يتعلق بكيفية بناء عقد سياسي جديد يضمن المشاركة والحقوق والمساواة، ويحافظ في الوقت نفسه على وحدة الدولة.

2. الفرق بين المطالب الحقوقية ومشروعات تفكيك الدولة: من الضروري التمييز بين المطالب المتعلقة بالحقوق الثقافية واللغوية والسياسية، وبين المشاريع التي تستهدف تفكيك الدولة أو تقسيمها. فالخلط بينهما قد يؤدي إلى إضعاف فرص بناء توافق وطني واسع حول الإصلاح والتغيير. كما أن التعامل مع المطالب القومية باعتبارها تهديداً أمنياً حصراً قد يؤدي إلى تعميق الشعور بالتهميش، بينما يتطلب الاستقرار المستدام معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية التي تنتج التوترات.

3. المعضلة القومية في ظروف التدخل الخارجي: تكتسب هذه المسألة أهمية إضافية في حالة تعرض الجمهورية الإسلامية في إيران لضغوط عسكرية خارجية. فقد يؤدي توظيف التنوع القومي في الصراع الدولي إلى تحويل المطالب الاجتماعية والحقوقية إلى موضوع للتنافس الجيوسياسي، الأمر الذي يضعف الثقة بين المكونات المختلفة ويزيد المخاوف من التفكك. ومن هنا، فإن مستقبل الجمهورية الإسلامية في إيران لا يرتبط فقط بمصير النظام السياسي، بل أيضاً بقدرة أي صيغة حكم مستقبلية على معالجة العلاقة بين المركز والأطراف ضمن إطار دستوري يضمن الحقوق والمشاركة السياسية. وهذا العامل يمثل أحد أهم محددات الاستقرار في مرحلة ما بعد أي تحول سياسي محتمل.

السيناريوهات الاستراتيجية لمستقبل النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران

إن استشراف مستقبل النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران يتطلب الابتعاد عن التوقعات القطعية، لأن التحولات السياسية الكبرى تتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية يصعب تحديد توقيتها ونتائجها بصورة مسبقة. وبناءً على تحليل العوامل السابقة، **يمكن تحديد خمسة سيناريوهات رئيسية:**

السيناريو الأول: استمرار النظام مع إعادة تشكيل أولوياته

احتمال قائم: يقوم هذا السيناريو على استمرار المؤسسات الأساسية للنظام، مع إجراء تعديلات في السياسات الاقتصادية والأمنية والخارجية، وإعادة توزيع بعض مراكز النفوذ داخل النخبة الحاكمة. وتكمن قوته في أن بقاء المؤسسات لا يتطلب بالضرورة استمرار السياسات نفسها دون تغيير.

السيناريو الثاني: التحول نحو حكم أكثر عسكرة

احتمال يستحق المتابعة: يتمثل في زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية والأمنية في إدارة الدولة، مع تراجع مساحة

المؤسسات السياسية التقليدية. وقد يؤدي هذا المسار إلى انتقال مركز الثقل من الشرعية الثورية والدينية إلى اعتبارات الأمن والاستقرار والمصالح المؤسسية.

السيناريو الثالث: تآكل تدريجي في بنية النظام

احتمال مشروط يقوم على استمرار تراجع الشرعية السياسية والاقتصادية، واتساع الفجوة بين المجتمع والسلطة، وتراجع قدرة المؤسسات على احتواء الأزمات. ولا يعني هذا السيناريو انهياراً سريعاً، بل يشير إلى عملية تآكل قد تتطور تدريجياً إذا ترافقت مع تغيرات داخل النخبة الحاكمة.

السيناريو الرابع: انتقال سياسي تفاوضي أو مؤسسي

احتمال غير محسوم قد ينشأ هذا المسار نتيجة توافقات داخلية أوسع، تفضي إلى إعادة تنظيم العلاقة بين مؤسسات الحكم والمجتمع، وإطلاق عملية انتقال دستوري وسياسي. ويظل نجاحه مرتبطاً بوجود ضمانات متبادلة، وتوافق حول وحدة الدولة، وقبول التعددية السياسية.

السيناريو الخامس: انهيار مفاجئ واضطراب في المرحلة الانتقالية

مخاطر مرتفعة قد ينتج هذا السيناريو عن تزامن أزمات سياسية واقتصادية ومؤسسية حادة، بحيث تفقد مؤسسات الحكم قدرتها على المحافظة على استمراريتها. ولا يضمن هذا المسار قيام نظام ديمقراطي مستقر، بل قد يفتح المجال أمام تنافس سياسي ومؤسسي واسع، مع انعكاسات تتجاوز حدود الجمهورية الإسلامية في إيران.

مصفوفة مقارنة السيناريوهات

السيناريو	العامل الحاسم	التحدي الرئيسي
استمرار النظام	تماسك المؤسسات	تراكم الأزمات
الحكم الأكثر عسكرة	نفوذ المؤسسة الأمنية	أزمة الشرعية
التآكل التدريجي	تراجع الثقة والقدرة المؤسسية	غياب البديل
الانتقال التفاوضي	التوافق السياسي	ضمانات المرحلة الانتقالية
الانهيار المفاجئ	تزامن الأزمات	الفراغ المؤسسي

الاستنتاج الاستشرافي

لا يمكن تحديد السيناريو الأكثر ترجيحاً بصورة قطعية، لكن استمرار المؤسسات الحاكمة وتماسك النخبة يمثلان متغيرين أساسيين في تفسير قدرة النظام على الصمود، بينما يظل الانقسام داخل النخبة وظهور بديل سياسي متماسك من أبرز المتغيرات التي يمكن أن تغير مسار التطورات.

المؤشرات الاستراتيجية التي تساعد على تقييم مستقبل النظام

مؤشرات عامة يمكن استخدامها في متابعة التحولات السياسية الإيرانية:

مجال المتابعة	المؤشر	دلالته التحليلية
سياسي	مستوى التوافق بين مراكز الحكم	يعكس تماسك النخبة
مؤسسي	استمرارية وظائف المؤسسات العامة	يعكس قدرة الدولة
اجتماعي	اتجاهات الثقة العامة	تعكس مستوى الشرعية
اقتصادي	القدرة على توفير الخدمات الأساسية	تعكس الاستقرار الاجتماعي
دستوري	قبول ترتيبات انتقال القيادة	يعكس شرعية الخلافة
قومي	مستوى التوافق حول حقوق المكونات	يعكس التماسك الوطني
إقليمي	مستوى التوتر في العلاقات مع الجوار	يعكس البيئة الخارجية

تكمن أهمية هذه المؤشرات في أنها تمنع بناء التقديرات على حدث واحد أو تصريح سياسي أو تطور عسكري منفرد. فالتغير السياسي الكبير عادة ما يكون نتيجة تراكم مجموعة من التحولات، وليس انعكاساً مباشراً لمؤشر واحد.

التداعيات الإقليمية لاحتمالات التغيير السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران

لا يمكن التعامل مع مستقبل النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران باعتباره قضية داخلية منفصلة عن البيئة الإقليمية؛ إذ إن أي تحول جوهري في بنية السلطة الإيرانية ستكون له انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على عدد من الملفات الإقليمية.

1. العراق: يمثل العراق أحد أكثر البلدان تأثراً بأي تحول استراتيجي في الجمهورية الإسلامية في إيران، بسبب الجغرافيا والروابط الاقتصادية والاجتماعية والتشابكات السياسية والأمنية بين البلدين. وفي حال حدوث تغيير جوهري في بنية السلطة الإيرانية، **قد تظهر مجموعة من التداعيات:**

أ. إعادة تقييم العلاقات السياسية والاقتصادية بين بغداد وطهران.

ب. تغير طبيعة التوازنات بين القوى السياسية العراقية.

ج. إعادة تشكيل بعض أنماط العلاقات الإقليمية.

د. زيادة حالة عدم اليقين في الملفات الأمنية والاقتصادية.

هـ. احتمال اتساع التنافس الإقليمي على النفوذ داخل العراق.

لكن من المهم عدم افتراض أن تغيير النظام في الجمهورية الإسلامية في إيران سيؤدي تلقائياً إلى اختفاء جميع أشكال النفوذ الإيراني؛ لأن العلاقات بين الدول لا تقوم على طبيعة الأنظمة السياسية فقط، وإنما تتأثر أيضاً بالجغرافيا والمصالح الاقتصادية والتاريخية.

2. إقليم كردستان العراق: تكتسب التطورات الإيرانية أهمية خاصة بالنسبة إلى إقليم كردستان العراق، نظراً إلى الامتداد الجغرافي والاجتماعي للملف الكردي عبر الحدود. فأي تحول في الجمهورية الإسلامية في إيران قد يثير تساؤلات بشأن مستقبل السياسات المتعلقة بالمكونات القومية، والعلاقات الحدودية، والتعاون الاقتصادي، وطبيعة العلاقات بين المركز والأطراف. وفي هذا السياق، **تبرز ثلاثة اعتبارات استراتيجية:**

أولاً: ضرورة المحافظة على الاستقرار الحدودي ومنع انتقال الأزمات الداخلية إلى المناطق المجاورة.

ثانياً: أهمية احترام الحقوق السياسية والثقافية للمكونات القومية في إطار الحلول الدستورية والسلمية.

ثالثاً: ضرورة تجنب تحويل إقليم كردستان إلى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

إن استقرار الجمهورية الإسلامية في إيران يمثل مصلحة إقليمية مهمة، بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي الذي يحكمها، لأن انهيار مؤسسات الدولة أو تفككها قد يؤدي إلى نتائج تتجاوز الحسابات السياسية المباشرة.

3. **تركيا:** ستتأثر تركيا بأي تحول كبير في الجمهورية الإسلامية في إيران، بحكم التنافس الإقليمي بين البلدين، والعلاقات الاقتصادية والحدودية، والتداخل بين الملفات الأمنية في المنطقة. ومن المرجح أن تركز الحسابات التركية **على ثلاثة ملفات رئيسية:**

أ. منع نشوء فراغ استراتيجي يهدد التوازن الإقليمي.

ب. المحافظة على استقرار الحدود والممرات التجارية.

ج. منع انتقال التوترات القومية والأمنية إلى المجال التركي.

ومن ثم، قد لا يكون انهيار النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران مصلحة تركية تلقائية، حتى في حال وجود خلافات استراتيجية بين أنقرة وطهران.

4. **الخليج و"إسرائيل":** قد يؤدي أي تغيير سياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران إلى إعادة صياغة التوازنات الأمنية في الخليج، خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، والسياسات الإقليمية، والملفات النووية والصاروخية. أما بالنسبة إلى "إسرائيل"، فإن تغيير النظام قد يفتح المجال أمام تحول كبير في طبيعة العلاقات الإقليمية، لكنه لا يضمن بالضرورة انتهاء التنافس الاستراتيجي أو اختفاء التهديدات الأمنية. فالمصالح الوطنية والجغرافية للدول لا تختفي بمجرد تغيير طبيعة النظام السياسي.

لماذا يبدو إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران مساراً متعذراً؟

بعد تحليل العوامل السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية، يمكن تحديد مجموعة من الأسباب التي تجعل إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران هدفاً يصعب تحقيقه.

1. **الفارق بين الضعف والانهيار:** قد يكون النظام ضعيفاً من الناحية الاقتصادية، ومتراجعاً في مستوى الشرعية، لكنه يحتفظ بمؤسسات قادرة على الاستمرار. وهذا يعني أن مؤشرات الضعف لا تكفي وحدها للتنبؤ بقرب الانهيار.

2. **استمرار تماسك النخبة الحاكمة:** يعد الانقسام داخل النخبة الحاكمة أحد المتغيرات المهمة في التحولات السياسية الكبرى. وما دام التنافس داخل مؤسسات الحكم لا يؤدي إلى تفكك فعلي في منظومة السلطة، فإن إمكانية استمرار النظام تظل قائمة.

3. **غياب البديل السياسي:** المتفق عليه إن عدم وجود توافق واسع حول القيادة والمرحلة الانتقالية وشكل الدولة المستقبلية يضعف قدرة المعارضة على تحويل السخط الاجتماعي إلى مشروع سياسي مستقر.

4. **تأثير العامل الوطني:** قد يؤدي التدخل الخارجي إلى تعقيد العلاقة بين المجتمع والنظام، إذ يمكن أن يرفض جزء من المجتمع السلطة القائمة، لكنه يرفض في الوقت نفسه المساس بسيادة بلاده ووحدة أراضيها.

5. **تعقيدات المرحلة التالية للتغيير:** إن سقوط النظام لا يعني انتهاء التحديات، بل قد يكون بداية مرحلة جديدة

من التنافس على السلطة وإعادة بناء المؤسسات. وبالتالي، فإن نجاح التغيير لا يقاس فقط بإنهاء النظام السابق، وإنما بقدرة الدولة على المحافظة على وحدتها واستمرارية مؤسساتها وإدارة التعددية السياسية.

6. محدودية القدرة على التحكم بنتائج التدخل الخارجي: تستطيع القوى الخارجية التأثير في البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية لدولة ما، لكنها لا تستطيع ضمان النتائج النهائية للتحولات الداخلية. وقد يؤدي الضغط الخارجي إلى نتائج تختلف عن الأهداف التي صُممت السياسات لتحقيقها.

ويؤكد راز زيمت في تحليله أن انهيار النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران، حتى إذا حدث، لا يضمن قيام نظام ديمقراطي، وقد يفتح المجال أمام صعود حكم عسكري أو اضطراب داخلي واسع.

الاستنتاجات الرئيسية

من خلال تحليل بنية النظام السياسي في إيران والبيئة الداخلية والإقليمية، **يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:**

1. إسقاط النظام لا يساوي انهيار الدولة: إن إنهاء البنية السياسية القائمة لا يعني بالضرورة بناء نظام بديل مستقر، وقد يؤدي غياب التوافق السياسي إلى نشوء فراغ مؤسسي.

2. الأزمات الاقتصادية ليست مؤشراً كافياً على الانهيار: فالتدهور الاقتصادي قد يضعف شرعية النظام، لكنه لا يؤدي تلقائياً إلى فقدانه السيطرة على مؤسسات الدولة.

3. تماسك النخبة الحاكمة عامل حاسم: إن استمرار التنسيق بين المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية يمثل أحد أهم محددات بقاء النظام.

4. المعارضة تواجه مشكلة تتجاوز رفض النظام: فالتحدي الحقيقي يتعلق بقدرتها على إنتاج مشروع سياسي جامع، وليس فقط توسيع نطاق المعارضة.

5. القوة العسكرية لا تضمن التحول السياسي: فالنجاح العسكري يمكن أن يضعف القدرات الوطنية، لكنه لا يوفر ضمانة لتغيير السلطة أو تحديد شكل النظام المقبل.

6. العامل الوطني قد يعاكس أهداف التدخل الخارجي: إذ يمكن أن يؤدي التهديد الخارجي إلى تقليص الفجوة بين بعض قطاعات المجتمع والدولة، حتى في ظل استمرار الخلاف السياسي الداخلي.

7. التحول السياسي الإيراني ستكون له انعكاسات إقليمية واسعة: خصوصاً على العراق وتركيا ودول الخليج وإقليم كردستان، بما يجعل استقرار المؤسسات الإيرانية مسألة ذات أهمية إقليمية.

8. المرحلة الانتقالية أكثر تعقيداً من لحظة سقوط النظام: إذ تتطلب إعادة بناء المؤسسات، وإدارة التعددية، وضمان الحقوق، ومنع تفكك الدولة.

التوصيات الاستراتيجية

في ضوء النتائج السابقة، تقترح الدراسة **مجموعة من التوصيات ذات الطابع السياسي والاستراتيجي:**

1. **ضرورة الفصل بين التقييم العسكري والتقدير السياسي:** ينبغي عدم التعامل مع تراجع القدرات العسكرية الإيرانية باعتباره دليلاً تلقائياً على قرب انهيار النظام، بل يجب تقييم كل مستوى بصورة مستقلة.
2. **اعتماد مقاربة متعددة السيناريوهات:** من الضروري أن تستند التقديرات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل الجمهورية الإسلامية في إيران إلى احتمالات متعددة، بدلاً من بناء السياسات على افتراض واحد يتمثل في انهيار النظام.
3. **الاهتمام بمؤشرات الاستقرار المؤسسي:** يجب أن تتضمن الدراسات المتعلقة بالجمهورية الإسلامية في إيران تحليلاً للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومدى استمرارية المؤسسات العامة، وتماسك النخبة الحاكمة، ومستوى الثقة المجتمعية.
4. **إعطاء الأولوية لاستقرار العراق:** يتطلب أي تغير محتمل في الجمهورية الإسلامية في إيران استعداداً سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً عراقياً، بما يحافظ على استقلال القرار الوطني ويمنع انتقال الأزمات الإقليمية إلى الداخل العراقي.
5. **دعم الحلول الدستورية والسلمية للتعددية القومية:** إن معالجة القضايا القومية والثقافية في إيران والمنطقة ينبغي أن تقوم على الحقوق والمواطنة والمشاركة السياسية، بعيداً عن منطق الصراع والتفكيك.
6. **تجنب المبالغة في التقديرات الاستراتيجية:** إن التنبؤ بانهيار الأنظمة السياسية استناداً إلى مؤشرات آنية قد يؤدي إلى قرارات غير واقعية. ولذلك ينبغي التمييز بين ما هو ممكن، وما هو مرجح، وما هو قابل للتحقق فعلياً.

خاتمة

تكشف دراسة الحالة الإيرانية عن حقيقة أساسية في علم السياسة والاستراتيجيات: إن ضعف النظام السياسي لا يعني بالضرورة اقتراب نهايته، كما أن تعرض الدولة لضغوط عسكرية واقتصادية واجتماعية متزامنة لا يمثل ضمانة لحدوث تحول سياسي جذري.

فالجمهورية الإسلامية، رغم الأزمات العميقة التي تواجهها، تمتلك بنية مؤسسية متعددة المستويات، وشبكات من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، وقدرة على إعادة تنظيم أدوات الحكم وإدارة الأزمات. وفي المقابل، تواجه المعارضة تحديات تتعلق بالقيادة والتمثيل والتوافق على شكل الدولة المستقبلية.

وتتمثل المفارقة الأساسية في أن العوامل التي تضعف النظام قد لا تكون هي نفسها العوامل التي تؤدي إلى إسقاطه. فالعقوبات يمكن أن تضعف الاقتصاد دون أن تفكك مؤسسات السلطة، والحرب قد تضعف القدرات العسكرية دون أن تنتج انهياراً سياسياً، والاحتجاجات قد تعبر عن رفض اجتماعي واسع دون أن تتحول إلى بديل مؤسسي قادر على إدارة الدولة.

كما أن التدخل الخارجي قد ينتج تأثيرات متناقضة، إذ يمكن أن يضعف السلطة من جهة، لكنه قد يعزز المشاعر الوطنية والمخاوف من تفكك الدولة من جهة أخرى. ومن هنا، فإن وصف مسار إسقاط النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في إيران بأنه مسار متعذر لا يعني استحالة حدوث التغيير، وإنما يعبر عن صعوبة تحويل الضغوط المتراكمة إلى نتيجة سياسية محددة سلفاً.

فالتحولات الكبرى لا تحدث بمجرد تراجع قوة النظام، بل عندما تتغير المعادلة الداخلية التي تضمن استمراره، وعندما يصبح البديل السياسي أكثر قدرة على إنتاج التوافق وإدارة مؤسسات الدولة.

والاستنتاج الاستراتيجي الأهم هو أن مستقبل إيران لا يتحدد فقط بقدرة القوى الخارجية على إضعاف النظام، وإنما بقدرة المجتمع الإيراني ومؤسساته السياسية على إنتاج صيغة جديدة للسلطة والدولة.

وبالتالي، فإن الرهان على انهيار النظام بوصفه حلاً نهائياً لجميع التحديات المرتبطة بالجمهورية الإسلامية في إيران يمثل تقديراً غير مكتمل؛ لأن السؤال الأكثر أهمية ليس فقط: **هل يسقط النظام؟ بل أيضاً: ما الذي سيحدث للدولة الإيرانية بعد ذلك، ومن يمتلك القدرة والشرعية لإدارتها؟**

مصادر

1. Geddes, B., Wright, J., & Frantz, E. (2018). How dictatorships work: Power, personalization, and collapse. Cambridge University Press.

2. Levitsky, S., & Way, L. A. (2010). Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the Cold War. Cambridge University Press.

3. Linz, J. J. (2000). Totalitarian and authoritarian regimes. Lynne Rienner Publishers.

4. Svolik, M. W. (2012). The politics of authoritarian rule. Cambridge University Press.

5. Zimmt, R. (2025, February 4). Regime change and the overall campaign against Iran. Institute for National Security Studies (INSS).

6. Zimmt, R. (2026, November 3). Regime change in Iran: A desirable goal, but not necessarily attainable. INSS Insight No. 2210. Institute for National Security Studies.

7. Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. University of Oklahoma Pres

8. O'Donnell, G., Schmitter, P. C., & Whitehead, L. (Eds.). (1986). Transitions from authoritarian rule: Prospects for democracy. Johns Hopkins University Press.

9. روكسان فارمان فارمايان: مناعة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران. مركز الجزيرة للدراسات.

10. رانيا مكرم: الداخل الإيراني تحت ضغط الحرب: المزاج العام للمجتمع وتأثير المعارضة المحتمل. مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية.

11. غدي قنديل: مستقبل النظام السياسي الإيراني ما بعد خامنئي. مركز الدراسات العربية الاوراسية.

12. محمود البازي: الفراغ المفاجئ: تحليل تحولات السلطة والعلاقات الخارجية لإيران ما بعد رئيسي. مركز الجزيرة للدراسات.

13. الحرس الثوري ركيزة النظام السياسي في إيران. معهد الحوار للابحاث و الدراسات.

14. ميسوم إلياس: النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه (دراسة في المؤسسات الرسمية). https://asjp.cerist.dz/en/article/53311?utm_source=chatgpt.com